

الفصل الثاني

ما ينبغي أن يعرفه العربون

وهذا الفصل يدور حول الأشياء التي ينبغي أن يعرفها العرب حق المعرفة ويعلمها حق العلم قبل أن يقدم على الإعراب، وخاصة قبل الخوض في إعراب القرآن ... ذلك الكلام المنزل من عند الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

أولها: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا أو مركبًا قبل الإعراب؛ لأن الإعراب هو فرع المعنى وإنما يتحصل الحكم الإعرابي الصحيح بمعرفة المعنى المقصود من وراء حديث المتحدث. فمن قال: «فهم يعفون ويعفون» بعد قوله: «صالح والرجال والنساء سماتهم واحدة» فإذا قصد بكلمة يعفون الأولى الرجال، وبالثانية النساء، كان الحكم الإعرابي للأول الرفع بثبوت النون لأنه فعل من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة هي ضمير رفع متصل في محل رفع فاعل، والنون حرف - والحكم الإعرابي للثانية البناء على السكون؛ لأنه مضارع اتصل مباشرة بنون النسوة، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع فاعل، فهي اسم، وعلى هذا فواو الفعل محذوفة في الأول، باقية في الثاني أما إذا قصد النساء بالأول والرجال بالثاني فإن الحكم الإعرابي سيتغير بالتبادل.

وتظهر ثمرة هذه النقطة في نحو قوله تعالى: ﴿لَا آتَاكَ بِشَأْنٍ تُرَاوِدُهُمْ إِلَيْكَ وَهُمْ يُرِيدُونَ الْيُدْنَ﴾ [آل عمران: ٢٨] فمن خرَّج المعنى في «تقاة» على الالتقاء فهي مفعول مطلق ومن خرَّجه على معنى «متقي» بفتح التاء الثقيلة والقاف - أي ما يجب اتقاؤه - فهي مفعول به، ومن خرَّجه على أنه جمع كـ «رماة» فهي حال. وكذا في مثله.

يقول السيوطي في الإتقان:

«وقد زلت أقدام كثير من العربيين حينما راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَصَلَوْتُكَ فَأَمُرُّكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك» وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على «ما» فهو معمول للترك، والمعنى «أن نترك ما يعبد آبائنا أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء».

وموجب الوهم المذكور؛ بأن العرب يرى (أن والفعل) مرتين وبينهما حرف العطف «اهـ» بتصرف^(١).

الثاني:

أن يعي جيداً قواعد النحو وأن يلمَّ بها إلماماً تاماً، حتى يستطيع الوقوف على حُكْم الكلمة، ومحلها الإعرابي وقوفاً صحيحاً سليماً فلا يُعطي محل النصب مثلاً لجملة: «يمشي» من قولك: «القادم من بعيد رجلٌ يمشي» لامتناع الحال هنا لوقوع الجملة بعد النكرة التي تحتاج أولاً إلى مخصص - أي نعت - ولا يحكم بالخبر على «الزيدان» في «أقائم الزيدان» إذ أنها فاعل لاسم الفاعل العامل (قائم) سدت مسد الخبر.

ألا ترى أن العرب تقول: «ليس قائم الزيدان» برفع «الزيدان» على الفاعلية وعدم نصبها خبراً لـ (ليس).

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٨٨).

الثالث:

أن يراعي ما تقتضيه الصناعة وتلزمه القواعد، فربما راعى المعرب وجهًا صحيحًا ولم ينظر في صحة الصناعة، فيخطئ، ومن ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَتُمُودًا مَّا أَتَقَى﴾ [النجم: ٥١] أن ثمود مفعول به مقدم وهو ممتنع؛ لأن لـ «ما النافية» الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها بل هو معطوف على «عَادًا» أو على تقدير: وأهلك ثمود.

ومنه أيضًا قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أن الظرف متعلق باسم لا وهو باطل، لأن اسم لا حينئذ يكون شبيهًا بالمضاف، وليس مفردًا فيجب فيه النصب والتنوين، وإنما هو متعلق بمحذوف.

ومنه أيضًا قولهم: الباء في قوله تعالى: ﴿فَنَازِرَةٌ يَمْ رَجْعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، متعلقة بـ «ناظرة» وهو باطل؛ لأن الاستفهام له الصدارة فهو يتعلق بها بعده.

الرابع:

أن يجتنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويخرج أحكامه على القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عذر فلا يقول: إن الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤١]، هو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٤]، فالصواب أن الخبر محذوف تقديره «نجازيهم» لأن «أولئك ينادون....» هذا من البعيد ولا يقول أن كلمة «عفو» في قول ابن الجزري في مطلع أبياته:

يقول راجي عفورٍ سامعٍ

هي منصوبة - مفعولاً به على أن فاعل «راجي» ضمير مستتر تقديره هو فهذا بعيد، وإنما هي مضافة إلى راجي من باب إضافة العامل إلى معموله وهي مفعول أيضاً في المعنى.

.... ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] وحكمها نفس حكم المسألة السالفة.

ولا يقول إن الضم في «يَضْرُكُم» على الراء من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ضمة رفع استناداً إلى ما جاء في الشعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إِنَّكَ إِنْ يَضْرُعَ أَخُوكَ تُضْرُعُ^(١)

فذلك بعيد إذ أنه خاص بالشعر: والصواب أنها ضمة اتباع لما قبلها لتعذر ظهور الجزم بسبب تشديد آخر الفعل، مما يؤذن بالتقاء ساكنين، وهو محذور.

يقول ابن هشام: «وقد يكون الوضع لا يتخرج إلا على مرجوح فلا حرج في مخرجه لقراءة ابن عامر وشعبة في قوله تعالى» ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بجيم معجمة مشددة وياء ساكنة محذوفة وصلاً لمجيء همزة الوصل بعدها ونون واحدة فقد قيل إن الفعل ماضٍ ويضعفه إسكان آخره، وإنابة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به، وقيل مضارع أصله ننجي بسكون الثانية ويضعفه أن النون لا تُدغم في الجيم وقيل: أصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه فحذفت النون الثانية ويضعفه أن ذلك لا

(١) هذا البيت من الرجز لعمر بن خثارم البجلي، أنشده في المناظرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أوطاة الكلبي - والأقرع عالم العرب في زمانه.

يجوز إلا في التاء.

الخامس:

أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة الواضحة الصحيحة، فنقول في قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]: إن الأعلى صفة للرب، وصفة للاسم.

ونقول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴿[البقرة: ١، ٢]: يجوز كون (الذين) تابعاً ومقطوعاً إلى النصب لإضمار: أعني أو أمدح إلى الرفع بإضمار: هو.

السادس:

أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فلا يقول في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢، ٣] أنها عطف بيان (١) - أي كلمتي ملك وإله - والصواب أنها نعتان لاشتراط الاشتقاق في النعت والجمود في عطف البيان، ألا ترى أن «ملك» و «إله» مشتقان في باب الصفة المشبهة.

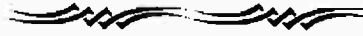
ولا يقول في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ فَإِنَّ يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٦٦] وفي قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] أن المنصوب فيهما ظرف؛ لأن ظرف المكان ينصب بشرط الإبهام، والصواب أنه على إسقاط الجار، أي: أنها منصوبان على نزع الخافض المقدر هنا بـ «إلى».

السابع:

أن يبحث عن الأصلي، والزائد نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ أَوْ يَعْقُوبَ﴾

(١) ذكر بعضهم أنها عطف بيان أو بدلان - وقد قال بذلك الدكتور عبد الجواد الطيب في (الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم).

الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْكَأْسِ ﴿[البقرة: ٢٣٧] فإنه قد يتوهم أن الواو في يعفون ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون، وليس الأمر كذلك، بل الواو فيه لام الكلمة، فهي أصلية، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبني على السكون، ووزنه: «يَفْعُلْنَ» بخلاف قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو فيه ضمير الجمع وليست من أصل الكلمة^(١).



(١) الفعل (أو يعفو) في الآية: منصوب لأنه معطوف على محل (يعفون) إذ أخذ محل النصب بـ(أن) لكنه مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.